

تفعيل حق استدعاء الوزراء ومناقشتهم

لم تمض أيام على الخطاب التاريخي الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في افتتاح السنة الرابعة من الدورة الحالية لمجلس الشورى، إلا وكان أعضاء المجلس قد بدأوا خطواتهم الجادة لبلورة رسالة القائد على أرض الواقع، فنداء «الشفافية ومحاسبة الذات والمساءلة» الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين مقدماً القدوة والمثل المحتذى تحول إلى وسيلة وغاية يسعى الأعضاء إلى تفعيلها تحت القبة. وقد شهدت جلسات الأسابيع الأخيرة طروحات متميزة رصدتها «الشورى» في هذا العدد حول آلية تفعيل صلاحية استدعاء الوزراء والمسؤولين ومناقشتهم، حيث توجه المجلس لأسلوب مبادرات في ممارسته لدوره الرقابي ليتجاوز مرحلة مناقشة الوزراء تحت القبة إلى دراسة نتائج تلك اللقاءات وتقويمها وإلى المشاركة في تقييم أداء الوزارات من خلال التعرف على آراء الشارع، وتقديم دراسات عن جوانب القصور وكيفية معالجتها بشكل يساهم في تصحيح أداء تلك القطاعات الحيوية. وإذا كانت مناقشة الوزراء والمسؤولين من أهم أدوات الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، فهي ليست فقط وسيلة لاستجلاء حقيقة غامضة أو استيضاح أمر غير جلي ولكنها رقابة من المجلس على الأجهزة الحكومية، هدفها الصالح العام من خلال اطلاع المواطنين على مجريات الأمور، وتجسير الفجوة ما بين الشارع والسلطة التنفيذية. وقد تجسد ذلك بصورة واضحة في اللقاءات التي تمت مع العديد من الوزراء في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي عبّر عنه معالي رئيس المجلس بقوله: «إن المجلس اكتسب مكانة تجعل الوزير يأتي وهو متهيئاً ومتهيياً لأنه قد يجد نفسه أمام أمور تهيأ المجلس لها في المقابلة والحوار».



د. محمد المهنا